المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

Free Zones as An Effective Tool to Attract Foreign Direct Investment

غربي طارق *
مخبر الاقتصاد السياسي PEDAA، جامعة الوادي – الجزائر
Tarek-gherbi@univ-eloued.dz

مصطفاوي علي
مخبر الاقتصاد السياسي PEDAA، جامعة الوادي – الجزائر
Ali-mostefaoui@univ-eloued.dz

تاريخ الإستلام: 2022/12/28 تاريخ القبول: 2023/02/04 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة آلية كغيره من القروض والمنح حيث يلعب دورا هاما في تقوية مشاريع الانتاج المحلية ويشجع الصناعة ويرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية ونقل التكنولوجيا، حيث تسلط هاته الدراسة الضوء على المناطق الحرة كشكل من أشكال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التسهيلات والإجراءات (النقل والتفريغ والفرز والمناولة والتصنيع والشحن البري والبحري والجوي)، والمزايا الإدارية والقانونية والمالية للمستثمرين الأجانب من أجل تشجيعهم على الاستثمار وتعزيز التجارة بين الدول.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ التنمية الاقتصادية

تصنيفات JEL: F10.F21.F63.

Abstract :

Foreign direct investment for host countries is real financing and not justfilling a mechanical gap likeotherloans and grants, as itplays an important role in strengthening local production projects, encourages industry, and raises the level of local laborefficiency and technologytransfer, as thisstudy sheds light on free zones as a form of attractinginvestment. Foreign direct, through facilities and procedures (transportation, unloading, sorting, handling, manufacturing, land, sea and air freight), and administrative, legal and financial advantages for foreign investors in order to encourage them to invest and promotetrade between countries.

Keywords: Free zones, foreign direct investment, economic development.

Jel Classification Codes: F10. F21.F63.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد شهد العالم أحداثا وتغيرات اقتصادية وسياسية كبيرة جدا وخاصة في التسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، وفي ظل ظهور العولمة وتعدد أشكالها ومصادرها التي جعلت من العالم قرية صغيرة والتحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات وتوسع انفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين الدول حيث يعتبر الكثيرين الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) أحد المتغيرات المؤثرة والمهمة في البلدان ونموها ومؤشر تطورها، حيث يرجع المتخصصون هذا الاهتمام إلى العديد من العوامل التي أدت زيادة حجم التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث تعتبر المناطق الحرة شكلا من أشكال الاستثمارات المباشرة، وأحد الأنواع الرئيسية للاستثمار من أجل التصدير في الاقتصاديات المعاصرة، إذ تعبر المناطق الحرة فكرة اقتصادية تتجلى في منح تسهيلات في المراكز التجارية الخاصة والموانئ وخاصة بين الشرق والغرب، حيث يعتبر أبرزها جبل طارق ومالطا وهونكونج وعدن.....إلخ، إذ أدت هاته التسهيلات الى ارتفاع معدلات التبادل التجاري وزيادة الدخل القومي للدول بالإضافة الى الزيادة في العمالة ولذلك أولت الدول وصناع القرار الى الاهتمام بمثل هذه المناطق كأداة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد والتنمية المحلية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

انطلاقا مما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

1.1.التساؤل الرئيسي:

" فيما يتمثل دور المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟".

2.1. التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمناطق الحرة؟؛
- ما أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر اقتصاديات الدول؟؛
- هل تعتبر المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة ؟.

3.1. الفرضيات الفرعية:

قصد الوصول الى النتائج المرجوة في هاته الدراسة قمنا بوضع هذه الفرضيات.

- المنطقة الحرة وهي أن تستثني دولة من نطاقها الجمركي منطقة معينة في تعاملها من حيث الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات كما لو كانت خارج حدودها فالسلع تدخل الى هذه المنطقة وتخرج منها دون أي رسم؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة آلية كغيره من القروض والمنح حيث يلعب دورا هاما في تقوية مشاريع الانتاج المحلية ويشجع الصناعة ويرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية؛
- تعتبر المناطق الحرة أداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباراتها تسهل انتقال المعدات ورأس المال المستثمر داخل الدول.

4.1. أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في الاهتمام الدولي المتنامي بالمناطق الحرة وتركز الاستثمارات العالمية بهاته المناطق.

5.1. أهداف الدراسة:

تهدف هاته الدراسة الى التعرف على ماهية المناطق الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر والمحددات الحقيقية لجذبه ومن ثم ابراز دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. دراسات تطبيقية:

2.1. دراسة لـ:(حسن صلاح الدين،2021)

والتي كانت بعنوان" الاستثمارات الاجنبية المباشرة الموجهة للتصدير و دور المناطق الحرة و الصناعية" حيث ترى هاته الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر بالغ الأهمية في عملية التنمية و يوفر مجالا واسعا للروابط الخلفية للاقتصاد الواسع وتوقعا لهذه الفوائد و لهذا الدور شاركت الحكومات في جميع أنحاء العالم في أنواع مختلفة في تدابير السياسة الانتاجية بما في ذلك مناطق تجهيز الصادرات أو المناطق الصناعية الحرة، ومع ذلك فإن تكاليف لدمج واستيعاب رواد أعمال الأجانب ومستثمرين المحليين تفوق الفوائد، حيث اعتمدت هاته الدراسة على نموذج قياسي باستخدام الانحدار الذاتي((VAR لتحقيق تجريبيا حيث كانت النتائج كالتالي:

عندما لا تكون السياسة داعمة وواسعه للتوجه البيئي قد تؤدي هاته السياسة الى تنمية أرباح "الجيب" بدلا من توفير أساس لتنمية اقتصاديو واسعة النطاق ومن ثما تحتاج البلدان الى تطوير الاستراتيجيات تجذب الشركات التي تسعى الى المنافسة على أساس عوامل تتجاوز التكاليف المنخفضة بالإعفاءات الضريبية.

2.2. دراسة لـ:(بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهرزاد،2019)

والتي كانت بعنوان "دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر"، تسلط هاته الدراسة الضوء على المناطق الحرة كظاهرة عالمية بامتياز فمعظم الدول تبنت المناطق كآليات اقتصادية للانتقال التدريجي والمنظم ووسيلة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنلوجيا الحديثة وتوظيفها داخل البلدان المضيفة، وتحقيق التكامل بين المشاريع المحلية والمشاريع القائمة في المناطق الحرة، حيث تهدف هذه الورقة الى دراسة المناطق الحرة الجزائرية من جهة ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء الغاء المنطقة الحرة "بلارة" بجيجل من جهة أخرى، وأهم سبب من الغائها هو عدم تكامل المقومات انشاء وإنجاح المناطق الحرة.

2-3.دراسة لـ:(عاشور مرزيق،2017)

والتي كانت بعنوان" دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار ألأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية -تجارب مختارة-"، حيث تسلط هذه الورقة الضوء على دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية ولقد قامت الدراس باختيار بعض الدول كتجارب (مصر، الامارات العربية) والجزائر كإسقاط لإدراك مدى مساهمة المناطق الحرة في انتعاش التنمية المحلية والإقليمية لهذه البلدان كما تعمل المناطق الحرة على تسهيل الإجراءات ومنح مزايا إدارية ومالية للمستثمرين من الدول من أجل تشجيعهم على الاستثمار وتعزيز التبادل التجاري بين الدول داخل المنطقة.

4-2. دراسة ل: (منير خروف، ريم ثوامرية)

والتي كانت بعنوان"المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر" حيث تعتبر الدراسة التصنيع الركيزة الأساسية لنمو وتطور الدول، لذلك تلاحظ زيادة الاهتمام الدولي بالتصنيع بصفة عامة والتصنيع الموجه للتصدير بصفة خاصة، وقصد القيام بالتصنيع فإن الدول تحتاج إلى أموال ضخمة لذلك، وقصد الحصول على هذه الأموال من دون أعباء مرافقة، لجأت الدول إلى إقامة مناطق مخصصة لهذا الغرض قصد تنمية صادراتها من جهة ومن جهة أخرى قصد استقطاب رؤوس الأموال إليها، لذا رأت الدراسة التطرق للمفاهيم الأساسية المتعلقة بالمناطق الحرة والمناطق الصناعية الحرة للتصدير وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم استعراض الدور الذي تلعبه هذه المناطق في الاقتصاد ككل وفي استقطاب رأس المال الأجنبي إلى البلدان المضيفة.

5-2. دراسة ل: (تراري مجاوي حسين، مزوري الطيب،2016)

والتي كانت بعنوان"التفاعل الدينامي بين الصادرات الإجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة (1990 -2013)"، استهدفت الدراسة البحث في العلاقة بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة وهذا باستخدام طريقة التكامل المتزامن، خلال الفترة(1990-2013) واتضح من خلال التحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة المعنية بالدراسة، وكان التفسير المحتمل لذلك تبني حكومة الامارات سياسة حكيمة تتمثل في تشجيع التجارة الحرة وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

وفي هذا السياق تم تأسيس (36) منطقة حرة، تتوزع في إمارات الدولة المختلفة وتشهد تدفقات استثمارية في عدد من المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية.

3: ماهية المناطق الحرة:

1.3. نشأة المناطق الحرة:

منذ زمن نشأت المناطق الحرة لجلب جزء من حجم التجارة الدولية وتاريخيا ترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصر الامبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر DELOS في بحر إيجا، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الامبراطورية.

واعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي أقيمت في تلك الفترة: منطقة جبل طارق 1704 ومنطقة سنغافورة 1819، ومنطقة هونغ كونغ 1842، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير، التموين الشحن وإقامة المخازن الخاصة بذلك، ومع النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا،وبعد ح ع 2 عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب للمناطق الحرة في هذا الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير.

ومن الأمثلة الناجحة للمناطق الحرة خلال هذه الفترة منطقة كولون في بنما، وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة التجارية لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية أي أنه يتم التخطيط لاجتذاب جزء من تدفقات الاستثمارات الدولية للاستثمار الصناعي في البلد المضيف.

وقد بدأت المنطقة الحرة في شانون بأيرلندا عام 1959 في تغيير النمط السائد للمناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري للنشاط الصناعي، حيث ركزت على إنشاء المشروعات الصناعية والتي يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة وتعمل على صادرات الدولة إلى العالم الخارجي، وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول في تنفيذ فكر ة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصدير متقدم بها، ومن أمثلة المناطق الحرة التي قامت في هذه الفترة باتان bataan الفليبين، ماسان massan اليابان، وبيان ليباسlepasbayan ماليزيا، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم الهدفين (أوسرير، 2003، صفحة 4)

2.3. تعريف المناطق الحرة:

تعرف المناطق الحرة بأنها مساحة من أراضي الدولة المضيفة تخصصها وتحددها تقيمها خارج المنطقة الجمركية ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع (استيراد تصدير، تخزين ومعالجة البضائع)، والتصنيع والخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أو ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية. (مجاني و لوكال، 2017، صفحة 6)

كما تعرف بأنها م ناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان، والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة، دون إجراءات جمركية رسمية للدخول.(مزريق، 2014، صفحة 6)

3.3. خصائص المناطق الحرة:

للمناطق الحرة عدة الخصائص التالية:

- **العزل:** أن المنطقة الحرة محصورة عن بقية إقليم الدولة وفي حالة الضرورة يمكن وضع عازل غير ممكن اقتحامه، كما لا يمكن لأي شخص طبيعي أن يأتي للإقامة فيها باستثناء الأيدي العاملة؛
- **الخروج عن الإقليم الجمركي:** إن المنطقة الحرة توجد خارج الإقليم الجمركي للدولة المضيفة لها، بمعنى أن العمليات بداخلها لا تخضع للتشريعات والأنظمة الجمركية والقانونية والقيود المطبقة بالنسبة إلى الأنشطة ذاتها داخل الإقليم الجمركي؛
- **التعطيل الضريبي:** إذ أن الميزة الأساسية للمناطق الحرة تكمن في نظامها الضريبي الذي يخضع له المتعاملون ومن خلال مختلف العمليات التي تجري داخل المناطق الحرة، ذلك أن المنطقة الحرة لا يمكن تحديدها كما هي، إلا إذا منحت أنظمة تشريعية مشجعة وخاصة من الناحية الضريبية مقارنة بالمحيط الاقتصادي الذي تعمل من حوله؛
- **العالمية:** فالمناطق الحرة مفتوحة على كل المتعاملين الذين يرغبون في الاستثمار فيها من دون أي تفرقة بالنظر إلى الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة؛
- **المساواة:** إن كل المتعاملين في المناطق الحرة يعاملون على قدم المساواة، ذلك أن الامتيازات تمنح للجميع، فليس هناك أي تمييز تفضيلي في المعاملة داخل المنطقة نفسها.
- **تيسير الإجراءات الإدارية:** فالمناطق الحرة تتميز بانسحاب ملحوظ للإدارات، فالإجراءات الإدارية داخل المنطقة الحرة تتميز بالسرعة والمرونة والبساطة. (خروف و ثوامرية، 2017)

4-3. أنواع المناطق الحرة:

تنقسم المناطق الحرة الى ثلاث أقسام رئيسية، الأولى من حيث الهدف وثانيا من حيث الموقع والمساحة وثالثا من حيث طبيعة النشاط، اذ يتجسد تقسيم المناطق الحرة من حيث الهدف الى مناطق الحرة بالموانىء البحرية والجوية ومناطق الاستثمار الخاصة بالمؤسسات ومناطق المصرفية الحرة والمناطق الصناعية العلمية ومناطق التصدير الصناعية الحرة ومناطق التخزين والإيداع الجمركي ومناطق التجرة الحرة الخاصة والمدن الحرة والنقاط الحرة ومناطق التجارة الخارجية والمناطق الحرة للتأمينات.

أما من حيث الموقع والمساحة فتنقسم الى مناطق الحرة الخاصة وتكون مقصورة على مشاريع التخزين الصناعية ومناطق الحرة العامة وتضم المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانىء البحرية والجوية والمنافذ البرية، ثم المناطق الحرة ذات الموانىء الخاصة بها.

وأخيرا من حيث طبيعة النشاط حيث تنقسم الى مناطق الحرة الصناعية والمناطق الحرة التجارة، وفي مايلي جدول يوضح أنواع المناطق الحرة

الجدول رقم (01): أنواع المناطق الحرة

من حيث الهدف	من حيث الموقع والمساحة	من حيث طبيعة النشاط
1. المناطق الحرة بالموانئ البحرية؛ 2. المناطق الحرة بالموانئ الجوية؛ 3. مناطق التجارة الحرة؛ 4. مناطق الاستثمار"مناطق المؤسسات"؛ 5. المناطق المصرفية الحرة؛ 6. المناطق الصناعية العلمية 7. مناطق التصدير الصناعية الحرة؛ 8. مناطق التخزين – الإيداع الجمركي؛ 9. مناطق التجارة العابرة؛ 10. المناطق الحرة العامة؛ 11. المناطق الحرة الخاصة؛ 12. المدن الحرة؛ 13. النقط الحرة؛ 14. مناطق التجارة الخارجية؛ **15.** المناطق الحرة للتأمينات.	1. المناطق الحرةالخاصة:تكون مقصورة على مشاريع ذات أغراض تخزين صناعية أو أي عمليات أخرى. 2. المناطق الحرة العامة: وتضم ما يلي: – المناطق الحرة التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية، الجوية والمنافذ البرية؛ – المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها؛ – المناطق الحرة التي تقام داخل الوطن. – المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها.	1. المناطق الحرة الصناعية؛ 2. المناطق الحرة التجارية؛ 3. المناطق المشتركة الصناعية والتجارية

المصدر: من إعداد الباحثين من حيث الهدف من حيث الموقع والمساحة من حيث طبيعة النشاط بناءا على معطيات عاشور مزريق، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أدرار، الجزائر،2014، ص، ص: 4-5.

5.3. أهداف المناطق الحرة:

هناك عدة أهداف تسعى الدول المصيفة إلى تحقيقها من وراء إقامة المناطق الحرة تتمثل فيما يلي:

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي تكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير؛
- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية؛

- قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية؛
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة؛
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية؛
- الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة؛
- تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى؛
- إيجاد وخلق فرص عمالة جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة وتكنولوجيا متطورة والحد من مشكلة البطالة؛
- جذب مشروعات التكامل الخلفي إيجاد الترابطات الأمامية مع قطاعي الاقتصاد المحلي؛
- زيادة الدخل الوطني عادة أو توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار؛
- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.(عاشور، 2013، صفحة 6)

6.3. معوقات نجاح المناطق الحرة:

تتعلق المعوقات المؤثرة على المناطق الحرة بدرجة متقدمة ببعض العوامل من داخل الدولة وأخرى بعوامل خارج الدولة، حيث يترتب عليها بعض التأثيرات ومن بين هاته المعوقات نذكر مايلي:

❖ **المعوقات التشريعية والقضائية:** وتتمثل المعوقات التشريعية والقضائية فيما يلي:

- تعدد التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة؛
- التغيير المستمر للأنظمة والتشاريع المنظمة الاستثمار، سواء في المناطق الحرة او خارجها، اذ يصيب المستثمرين بحالة من الارتباك والقلق؛

❖ **المعوقات الإدارية:** وتتمثل المعوقات الإدارية فيما يلي:

- تعاقب الادارات والتشكيلات الحكومية في الدولة، واختلاف الاختصاصات فيما بينها؛
- استعمال البيروقراطية الحكومية ضد المستثمر عند الطلب لترخيص له بالاستثمار لمشروعه، مما يسبب تضييع المزيد من الوقت.

❖ **المعوقات الاقتصادية والمالية:**

وتتمثل المعوقات الاقتصادية والمالية فيما يلي:

- عدم وضوح سياسة أو استقرار في الدول المضيفة في تهاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين لتوخي الحذر لتجنب أي إجراءات جديدة مفاجأة تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق؛
- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي ويتمثل ذلك في التضخم وعجز الموازنة وسعر الصرف والسياسات المالية؛
- عدم تقديم تسهيلات جراء أو عدم القدرة عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمنطقة الحرة من طرف الدولة المضيفة أو ارتفاع سعر الفائدة.(بن علال، شعنبي، و بورداش، 2019، صفحة 90)

❖ **المعوقات المتعلقة باليد العاملة:**

- ضغوطات النقابات العمالية كاضرابات والمطالب المبالغ فيها حيث تؤثر عن المستثمر وتشغله عن تطوير الإنتاج وعملياته؛
- عدم توافر يد عاملة بالحد الكافي ومهنية بالدول المضفة.

❖ **المعوقات الخارجية:** وتتمثل المعوقات الخارجية

- التكتلات الاقتصادية وانعكاسها في بعض تعاملاتها على السلع التي يم انتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات، فالمناطق الحرة بالدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة كبلد المنشأ؛
- تدعيم بعض الدول لبعض الصناعات معينة تؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة وهذا ناتج عن المنافسة الغير العادلة.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية وفعالة في تحريك الأنشطة الاقتصادية لأي بلد في العالم وباعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة سوئ المتوسطة أو الطويلة الأجل.

4-1. تعاريف الاستثمار الأجنبي:

من الناحية الاقتصادية للاستثمار هو استخدام جزء من المدخرات أو كلها لتكوين طاقات إنتاجية جديدة بغية القيام بعمليات إنتاج سلع أو خدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية المتوفرة (حسين، 2000، صفحة 37)

وقد أختلف الاقتصاديون في تعريف موحد فمنهم من يرى أنه عبارة عن الإضافة الجديدة من رأس مال الدولة المتاح المتكون من المنتجات الإنتاجية أو الرأس مالية، وذهب آخرون في تعريفه إلى أنه توجيه الأموال إلى استخدامات بغية إشباع حاجيات اقتصادية (بودهان، 2006، صفحة 10)

وقد عرفه كينز بأنه " هو الزيادة في التجهيزات الرأس مالية وتكون هذه الزيادة في رأس المال الثابت ورأس المال المتداول" (بوشامة، 2003، صفحة 28)

كما يعرف أيضا "على أنه هو النشاط الذي يترتب عن استخدامه خلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول جديدة تكون أكثر كفاءة وأكبر طاقة إنتاجية".

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك على أنه ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، الا أن ملكيته أجنبية و تؤول الى فرد أجنبي أو شركة غير وطنية، و قد عرف انه عملية تدفق القروض من قبل الشركة الام الى الشركة التابعة لها بالخارج أو شركة ملكيتها من شركة أخرى على ان لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10 بالمئة (بن خالدي، 2022، صفحة 496)

4-2. أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

❖ **الاستثمار المشترك:**

يعرفه كولدي بأنه:" أحد المشروعات الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ...إلخ"(ابو قحف، 2001، صفحة 48)

ويرى تيرباسترا:" إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حق كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة عليه. "(الدولية، 97، صفحة 9)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص التالية:(مصطفى ، 2004، الصفحات 18-19)

- الاتفاق بين مستثمران (محلي وأجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف؛
- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص؛
- إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي؛
- لا يشترط المشاركة في تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين (وطني وأجنبي) أي:

- قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة؛
- قد تتمثل المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا؛
- قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة.

في جميع الحالات السالفة الذكر لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الأحقية في إدارة المشروع وهذا شرط ضروري وعنصر حاسم في التفرقة ين الاستثمار المباشر وغير المباشر.

❖ **الشركات المتعددة الجنسيات (** MNCs**):**

لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات (**MNCs**)، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة.

فلقد عرفها جورج دانينق "**George Dunning**" على أنها: "تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل(محمدالسيد، 1978، صفحة 19)

ويشير ماتيوس" **Mathuiz**" على أنها المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية –عشرة على الأقل- في عدد معين من الدول –ستة دول على الأقل – وتحقق نسبة هامة من إنتاجها 25% على الأقل خارج دولة الأم (حسام الدين، 1970، صفحة 36)

وعرفها علي ظاهر الطفيلي "بأنها شركات يؤسسها أفراد أو مساهمين وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ماء تسمى دولة المقر أي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة، ويتم تأسيس وإنشاء الشركة تبعا لقانونها الوطني وتأخذ جنسية هذه الدولة، وتخضع لجميع قوانين دولة المقر أو لقوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والشركات التابعة"(ظاهر و علي ظاهر، 1987، صفحة 165)

3-4. أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور المسرع، أي تسريع النمو الاقتصادي والتحولات الاقتصادية ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)، وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع؛

- والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكيلا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لان المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة؛
- البحث عن الموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيما لأرباحه وتقليلا لتكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على المصادر والمواد الخام أو الأولية حيث يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهظة مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات؛(ابو الهول، 2011، صفحة 75)
- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان على اختلاف مستوياتها وهياكلها الإنتاجية من خلال تأثيراته المتعددة على العديد من المجالات الاقتصادية، ويرى بعض مؤيديه انه يسهم في رفع معدلات النمو في الاقتصاد من خلال تأثيراته الإيجابية المتعددة على الإنتاج ومختلف القطاعات، وفيما يلي أبرز المنافع التي يمكن أن تعود على الاقتصاديات من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

  - فتح المجال لدخول عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول والقطاعات بما يؤدي لسد العجز في عنصر التنظيم الذي يقوم بدور محوري في عملية التنمية؛
  - توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية وخصوصا للاقتصاديات التي تعاني من فجوات تمويلية ناجمة عن ضعف الادخار المحلي وعدم قدرته على مواكبة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشروعات، لاسيما وانه يعد بديلا أقل كلفة وعبئا مقارنة بالاستدانة الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصاديات النامية؛
  - يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع القاعدة الانتاجية والخدمية للاقتصاد وعدم الاعتماد على موارد محدودة للدخل؛
  - المساعدة في إدخال أنشطة جديدة ومتطورة تسهم في ملء الفراغات في سلاسل الإمداد وكذلك تحسين القدرات الانتاجية والتصديرية الشاملة للاقتصاد؛
  - يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر لإنشاء المزيد من المشروعات وبالتالي المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل ومواجهة تحديات البطالة؛
  - المساعدة في تحسين كفاءة عنصر العمل ورفع إنتاجيته من خلال تنمية وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها للتعامل مع نظم الإنتاج والإدارة والتسويق الحديثة؛
  - يسهم في حصول الدولة المستقبلة على التكنولوجيا الحديثة التي تعد أهم العناصر اللازمة لتسريع التنمية واختصار زمن النمو والتطور في مختلف القطاعات؛
  - تسويق الاقتصاد المحلي بشكل عام في مختلف قطاعاته وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية الصناعية والخدمية لاستخدام نظم وقدرات تسويقية متطورة؛
  - تطبيق نظم ادارية متطورة وفعالة في مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع بشكل عام بما يعزز من فرص الاستغلال الأمثل للموارد والذي يعد التحدي الأبرز للاقتصاديات النامية؛

- إذكاء المنافسة بين الشركات والمؤسسات وما ينتج عن هذا التنافس من منافع تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتجات والخدمات؛
- قد يسهم في تحسين مؤشرات الأداء الخارجي للاقتصاد ولاسيما ميزان المدفوعات والميزان التجارة في السلع والخدمات وخصوصا إذا ما تركزت الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير أو لتلبية الطلب المجلي من المنتجات والخدمات التي يتم استيرادها في الوقت الحالي وقد زادت بشكل كبير أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة والدول النامية والعالم خلال السنوات الثمانية عشرة من الألفية الثالثة مقارنة مع فترة العقود الثلاثة الأخيرة من الألفية الثانية.

5- محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط دائما بمدى استعداد المنطقة الحرة الصناعية لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية، ومن هنا يكون للمزايا التي تتمتع بها هذه المناطق دور كبير في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تصبح كمحددات أساسية يتم التركيز عليها من قبل المستثمرين الأجانب، الذين يفضلون التوطين بدلا من التصدير ودوافعهم لذلك:

- يستخدم المستثمر في البداية ميزة احتكارية (مثلا كونه المنتج الوحيد لسلعة جديدة)، وعند ظهور منافسة قوية يقرر التوطن في الخارج وخصوصا إذا وجدت المناطق الحرة الصناعية؛
- يفضل المستثمر التحكم في العمليات الإنتاجية (إنتاج المواد الأولية وقطع الغيار، تسويق المنتج النهائي)، الأمر الذي يسهل تحقيقه في المناطق الحرة الصناعية؛
- يبحث المستثمر الأجنبي في هذه المناطق عن الميزات المقارنة الإضافية بما لا يوجد في ربوع الدولة.

ويتوقف نجاح المنطقة الحرة الصناعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المحددات التالية(خروف و ثوامرية، 2017)

5-1. المزايا والتسهيلات والإعفاءات الممنوحة:

تقدم المناطق الحرة إعفاءات وحوافز للمستثمرين من خلال إعفاء البضائع المستوردة والمصدرة من الرسوم الجمركية والضرائب، وكذلك إعفاء أرح المشاريع من الضرائب على الدخل لفترة معينة، وكذا الأبنية والمنشآت، وعدم فرض أي قيود إدارية وعدم فرض قيود على التعامل لنقد الأجنبي...الخ؛

5-2. موقع المنطقة الحرة الصناعية:

يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة في الدول المضيفة دورا حيوي في نجاحها، وفي قدرا على إقناع الأجانب لاستثمار فيها وهي أهمية تثير موقع المنطقة الحرة الصناعية، أثبتت العديد من التجارب في دول العالم أن فشل المنطقة الصناعية الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يعود إلى فشل الدولة المضيفة في اختيار موقع المنطقة الحرة الصناعية؛

5-3. توفر العمالة الكافية والمؤهلة والمدربة:

يعتبر من بين العوامل للاستثمار في هذه المناطق، وعلى العموم فالشركات الأجنبية المستثمرة في هذه المناطق الصناعية تحمل على عاتقها هيل العمالة المحلية ورفع قدراتها ومستواها؛

5-4. التوازن في المصالح:

إذا كان من البديهي القول إن المصلحة الوطنية للدول المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المناطق الحرة الصناعية فإن التوازن في المصالح المشتركة بين الدول المضيفة والمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم، هو عامل رئيسي في قدرا على جذب هؤلاء المستثمري، إن المناطق الحرة الصناعية هي مشاريع لتبادل المزا والمصالح بين الأطراف المتعددة (المستثمرون من

جهة، الأسواق الإقليمية من جهة نية، والاقتصاد الوطني من جهة ثانية)، لذا فإن فاعليتها تقوم على درجة مساهمة وعائد كل طرف ولصالح من تنامي الأفضلية ومدى التوازن بين ما تقدم من حوافز ومزا وتسهيلات وبين ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية واجتماعية تنعكس إيجابا على أهدافها التنموية؛

5-5. وضوح الأنشطة:

إن وضوح الأنشطة والممارسات المسموحة وكذا المحظورة، يعد عاملا مهما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة الحرة الصناعية، وخصوصا إذا كانت متخصصة في صناعة معينة توفر المناطق الحرة الصناعية العامة مجالا أوسع لممارسة جميع فروع الصناعة فيها، لإضافة إلى وجود أنشطة غير مسموحة ينص عليها قانون المنطقة الحرة الصناعية كمنع تصنيع أو تجميع السلع الضارة بصحة الإنسان والحيوان وسلامة البيئة؛

6-5. وضوح وانسجام التشريعات في المنطقة الحرة الصناعية:

في الغالب ما تخصص الدول في المناطق الحرة قوانين وتشريعات خاصة لمنطقة تحت إشراف سلطة خاصة لمنطقة وتتعلق هذه التشريعات لاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل وتحويل الأرباح وغيرها، ويعد وضوح هذه القوانين بمختلف بنودها والتسهيلات والإعفاءات والمزا التي تمنحها، عاملا مهما في جذب المستثمرين الأجانب إلى هذه المناطق؛

7.5. توفر مستلزمات البنية الأساسية الذكية:

إن توفر الأنظمة المتطورة للمعلومات والاتصال والمواصلات البحرية والجوية المؤهلة، والعمل على تحديثها وفقا للتطورات الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية في العالم، عنصر مهم في التنافس بين المناطق الصناعية الحرة المتجاورة، وتعد من أهم المحددات الجاذبة للاستثمار في هذه المناطق خصوصا الأجنبي منها؛

8.5. كفاءة وشفافية إدارة المنطقة الحرة الصناعية:

تلعب الإدارة في المناطق الحرة دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذا منحت الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها لشكل الذي يجنبها الوقوع في الإجراءات الروتينية المعقدة وتساهم في سرعة المعاملات، وإن من أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تعدد مصادر القرار وتشعب الأجهزة الإدارية التي ينبغي على المستثمر مراجعتها والحصول على موافقتها فكلما كان التركيز في هذه المناطق على إدارة واحدة مدعمة جراء المعاملات الكترونيا، كلما كان ذلك مدعما أكثر لهذه المنطقة؛

9.5. توفر الخدمات المالية والمصرفية المتطورة:

تعد هذه الخدمات عنصرا أساسيا معززا للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المناطق، ولقد شهد هذا القطاع تطورات سريعة بفعل الثورة العلمية والتقنية في الكثير من الدول، بحيث أصبحت العمليات المالية والمصرفية تتم بصورة الكترونية لذا فكلما توفرت الحوافز الكافية لجذب المصارف المالية العالمية لفتح فروع لها في المنطقة، سهل ذلك الاستثمار في هذه المناطق لوجود هذه الخدمات والتسهيلات المالية والمصرفية بصورة أفضل؛

10.5 عوامل أخرى:

لإضافة إلى ما سبق توجد عوامل أخرى توفرها في المنطقة الحرة الصناعية يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مثل الاستقرار السياسي والأمني للدولة المضيفة وكذا الاستقرار في التشريعي، لإضافة إلى الحرية الحقيقية للاستثمار في هذه المناطق.

6. خاتمة:

تعد المناطق الحرة أحد الفواعل الحقيقية في تنمية الدول المضيفة وعاملا مهما في انتقال التكنولوجيا وتوفير مناصب عمل واكتساب يد عاملة محترفة لهاته الدول وخاصة النامية منها، اذ تعتبر المناطق الحرة من أهم جواذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للتسهيلات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، وكذلك لتميزها بالقواعد الهيكلية وسهولة الإجراءات الإدارية والقانونية والتنظيمية أدى ذلك الى توافد المزيد من رؤوس الأموال الخارجية المستثمرة، لذلك تسعى العديد من الدول لإنشاء هاته المناطق مع توفير مناخ استثماري مناسب وتوفير بنية تحتية هيكلية وإدارة قوية لتسيير المنطقة بكل احترافية ولكن بوجود عدة عراقيل سياسية وادارية واقتصادية وغيرها من العراقيل، تبقى المناطق الحرة رهينة الدول المنشئة لها حيث تعد التسهيلات القانونية والإدارية والمالية واستقرار التشاريع والأنظمة وتوافر البنية التحتية في هاته المناطق من أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي لها، وانطلاقا لما تقدم يمكن استخلاص الآتي:

- ❖ المناطق الحرة هي مناطق جغرافية مخصصة داخل دولة معينة وغير خاضعة لقوانين الجمركية أو دفع الرسوم المستحقة في تلك الدولة وتكون مزودة بخدمات النقل والتفريغ والفرز والمناولة والتصنيع والشحن وإعادة الشحن البري والبحري والجوي؛
- ❖ اختلف العديد من الخبراء الاقتصاد حول وجهات النظر فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر فيرى البعض على انه ربح للشركات المتعددة الجنسيات وخسارة للدول المضيفة له ويرى البعض الاخر بأن الاستثمار وسيلة للربح دون التفصيل بين الاستثمار المحفظي والاستثمار الأجنبي المباشر ويرى آخرون بأنه وسيلة للتوسع والتوطين والميزات الاحتكارية؛
- ❖ تساهم المناطق الحرة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمر الأجنبي حيث تساعد المناطق الحرة في تنمية وتطوير المناطق المقامة فيها وتعمل على اعداد يد عاملة وتأهيلها وانتقال سلس للتكنولوجيا.

7. المراجع

1. السعيد محمدالسيد. (1978). الشركات المتعددة الجنسيات وأثراها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.
2. باكر مصطفى . (2004). تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر. مصر: المعهد العربي للتخطيط.
3. بلقاسم بن علال، ريم شعنبي، وشهرزاد بورداش. (ديسمبر، 2019). دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر(حالة الجزائر). مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 5، الصفحات 85-96.
4. شوام بوشامة. (2003). تقييم واختيار الاستثمارات (المجلد الاولى). وهران: دار الغرب.
5. عاشور مزريق. (2014). دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الاقليمية. الملتقى الوطني الاول آفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر (صفحة 6). أدرار: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
6. عبد السلام ابو قحف. (2001). اقتصاديات الاعمال والاستثمار. الاسكندرية: مطبعة الاشعاع الفنية.
7. علي ظاهر، والطفيلي علي ظاهر. (1987). السياسات الاقتصادية الدولية وظائفها و منظماتها. بيروت: دار الكتاب الحديثة.
8. عمر حسين. (2000). الاستثمار والعولمة (المجلد الاولى). القاهرة: دار الكتاب الحديث.
9. عيسى حسام الدين. (1970). الشركات المتعددة القوميات. القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

10. غنية مجاني، وأمال شهرزاد لوكال. (15 04، 2017). المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر و الأردن. مجلة العلوم التجارية، 16، الصفحات 5-13. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70920

11. محي الدين يعقوب ابو الهول. (2011). اهمال البنك الاستثمارية. عمان: دار النفائس.

12. مزريق عاشور. (2013). دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية تجارب مختارة. الملتقى الوطني الاول آفاق التنمية الاقليمية والمكانية في الجزائر (صفحة 6). الشلف: جامعة حسيبة بوعلي.

13. منور أوسرير. (01 06، 2003). دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة). مجلة الباحث، 02، الصفحات 40-48. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1279

14. منير خروف، وريم ثوامرية. (2017). المناطق الحرة أداة فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. الملتقى الوطني الأول. قالمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

15. مؤسسة التمويل الدولية. (97). الاستثمار الاجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العلمية. صندوق النقد الدولي.

16. موسى بودهان. (2006). القوانين الاساسية في الدول المغاربية. الجزائر: دار مدني.

17. نوال بن خالدي. (22 05، 2022). واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد 19. مجلة المنهل الاقتصادي، 1، الصفحات 493-510. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/188329